

اعتبر من الثلث مائة **والا** بان اقتربا بمدة معلومة **حسب**
منه اي من الثلث ما نقص منها في تقويمه مسلوب المنفعة
تلك المدة فاذا كانت قيمته بمنفعة مائة وبدونها تلك
المدة ثابتهن فالوصية بعشرين **وتصح الوصية** **بجمع**
لو نقلنا بناء علي دخول النيابة فيه **وتصح عنه من**
ميتاته عملا بتقييده ان قيد وحمل علي المعهود شرعا
ان اطلق **الا ان قيد** **باجد** منه هو او في من تعبيره
ببلده **فيج منه** عملا بتقييده وحمله اذا وسعه
الثلث والافن حيث امكن وهذا من زيادتي في حج الزرع
وحجة الاسلام **راس المال** كغيرها من الدين **الا ان**
قيد بالثلث **فيه** عملا بتقييده وفائده مزاحة
الوصايا فان لم يقيد بالجمع من الميتات ما خصته كل من
راس المال وحجة الاسلام كل واجب باصل الشرعة
وزكاة خان كان نذرا فان وقع في الصحة فلهذا كذا في
الرض من الثلث **ولغيره** من وارث **ولغيره** **ان يجمع**
عنه فرضا من غير التركة **بغير اذنه** كقضا الدين
بجلا في الفل لا يعلاه عنه بغير اذنه لعدم وجوبه
وقيل للوارث فعله بغير اذنه ولغيره فعله باذنك
الوارث **وتصح الفرض** فيما عدا الفرض واداء الزكاة و
الدين وقولي **ولغيره** اعلم من قوله ولا يجزي قولي
فرضا من زيادتي **ويؤدي وارث عنه** من التركة
من غير التركة
بغير اذنه كما هو
صحيح

قوله وكبح الزرع
الاعبار منه في
سبق وكحجة
الاسلام كل
واجب بالحل
الشرع كزكاة
ويجوز ان ذكر
في كونه محسوبا
من راس المال
وهذا في كون
الفرض بضمه
من غير التركة
بغير اذنه كما هو
صحيح

قوله من الثلث مائة
قوله بان اقتربا بمدة معلومة
قوله منه اي من الثلث
قوله ما نقص منها في تقويمه
قوله مسلوب المنفعة
قوله تلك المدة فاذا كانت قيمته
قوله بمنفعة مائة وبدونها تلك
قوله المدة ثابتهن فالوصية بعشرين
قوله وتصح الوصية بجمع
قوله لو نقلنا بناء علي دخول النيابة فيه
قوله وتصح عنه من ميتاته
قوله عملا بتقييده ان قيد وحمل علي المعهود شرعا
قوله ان اطلق الا ان قيد باجد منه هو او في من تعبيره ببلده فيج منه عملا بتقييده وحمله اذا وسعه الثلث والافن حيث امكن وهذا من زيادتي في حج الزرع وحجة الاسلام راس المال كغيرها من الدين الا ان قيد بالثلث فيه عملا بتقييده وفائده مزاحة الوصايا فان لم يقيد بالجمع من الميتات ما خصته كل من راس المال وحجة الاسلام كل واجب باصل الشرعة وزكاة خان كان نذرا فان وقع في الصحة فلهذا كذا في الرض من الثلث ولغيره من وارث ولغيره ان يجمع عنه فرضا من غير التركة بغير اذنه كقضا الدين بجلا في الفل لا يعلاه عنه بغير اذنه لعدم وجوبه وقيل للوارث فعله بغير اذنه ولغيره فعله باذنك الوارث وتصح الفرض فيما عدا الفرض واداء الزكاة والدين وقولي ولغيره اعلم من قوله ولا يجزي قولي فرضا من زيادتي ويؤدي وارث عنه من التركة من غير التركة بغير اذنه كما هو صحيح

وجوبا

وجوبا ومن ماله جواز وان كان شر تركه **كفارة مالية**
مرتبة وبخيرة باعناق وبغيره وان سهل التكفير بغير
الاعتاق في الخيرة لانه نايبه شرعا **وكذا** يؤد بها **غيره**
اي غير الوارث من ماله **بغير اعتاق** من طعام وكسوة
كقضا الدين بخلاف الاعتاق لاجتماع بعد العادة عن
النيابة وبعد الاول للميت ولا ياتي ذلك ما في الروضة
كاصلا في الامكان من تصحيح الوقوع عنه في المرتبة لانها
بنياء علي تعديل المنع في الخيرة بسهولة التكفير بغير
اعتاق **ويبغضه** اي الميت من وارث وغيره **صدقة**
ودعا بالاجماع وغيره واما قوله تعالى وان ليس للانسان
الاماسع فعام مخصوص بذلك وقيل منسوخ وكما ينفع
الميت بذلك ينفع به المتصدق والداعي اما القراءة فقال
النووي في شرح مسلم المشهور من مذاهب الشافعي ان
يصل ثوابها الي الميت وتقال بعض اصحابنا يصل وجماعات
من العلماء الي انه يصل اليه ثواب جميع العبادات من صلاة
وصوم وقراءة وغيرها وما قاله من مشهور المذهب
بحول علي ما اذا قرأ بحضرة الميت ولم ينو ثواب
قراءته له او نواه ولم يدع بل قال السبكي الذي دل عليه
الخبر بالاستنباط ان بعض القران اذا قصد به نفع الميت
نفعه وبين ذلك وقد ذكرته في شرح الروض **فصل**
في الرجوع عن الوصية **لما يالمومي الرجوع** عن وصية

قوله من الثلث مائة
قوله بان اقتربا بمدة معلومة
قوله منه اي من الثلث
قوله ما نقص منها في تقويمه
قوله مسلوب المنفعة
قوله تلك المدة فاذا كانت قيمته
قوله بمنفعة مائة وبدونها تلك
قوله المدة ثابتهن فالوصية بعشرين
قوله وتصح الوصية بجمع
قوله لو نقلنا بناء علي دخول النيابة فيه
قوله وتصح عنه من ميتاته
قوله عملا بتقييده ان قيد وحمل علي المعهود شرعا
قوله ان اطلق الا ان قيد باجد منه هو او في من تعبيره ببلده فيج منه عملا بتقييده وحمله اذا وسعه الثلث والافن حيث امكن وهذا من زيادتي في حج الزرع وحجة الاسلام راس المال كغيرها من الدين الا ان قيد بالثلث فيه عملا بتقييده وفائده مزاحة الوصايا فان لم يقيد بالجمع من الميتات ما خصته كل من راس المال وحجة الاسلام كل واجب باصل الشرعة وزكاة خان كان نذرا فان وقع في الصحة فلهذا كذا في الرض من الثلث ولغيره من وارث ولغيره ان يجمع عنه فرضا من غير التركة بغير اذنه كقضا الدين بجلا في الفل لا يعلاه عنه بغير اذنه لعدم وجوبه وقيل للوارث فعله بغير اذنه ولغيره فعله باذنك الوارث وتصح الفرض فيما عدا الفرض واداء الزكاة والدين وقولي ولغيره اعلم من قوله ولا يجزي قولي فرضا من زيادتي ويؤدي وارث عنه من التركة من غير التركة بغير اذنه كما هو صحيح